الأمـن والدفـاع تتهـم دولاً إقليميـة باستهداف أنابيـب النفط

صراع الإرادات يوقف محطات نقل الرميلة .. والبصرة لا تبرئ واشنطن من الحادث

□ بغداد / المدى

بعد ساعات من استهداف محطات النفط في حقل الرميلة واعلان شركة نفط الجنوب توقف هذه المحطات عن العمل، اتهمت لجنة الامن والدفاع النيابية دولا اقليمية بهذه الهجمات، كما انها لم تبرئ قوة حماية المنشآت النفطية والتي وصفتها اللجنة بالضعيفة.

حقول نفط عراقية

عضو اللجنة حاكم الزاملي يرى ان جهات سياسية داخل العراق تقف وراءها دول الجوار تحاول ايقاف التقدم الاقتصادي من خلال استهداف المنشآت والأنابيب النفطية، وقال في تصريح خص به "المدى" امس "العراق اصبح بلدا متقدما في إنتاجيته النفطية وهذا التقدم يجعله عرضة للاستهداف ، وبالتالي فإن ميناء مبارك وقصف دول الجوار للعراق، استهداف آخر لخيرات العراق ".

وشدد الزاملي وهو قيادي في التيار الصدري على ان " دول الجوار تحاول جاهدة ألا ينهض العراق امنيا واقتصاديا من خلال العمليات الإرهابية التي تعصف بمناطقه بين الحين والآخر ، وكذلك العمليات الإرهابية التي تطال الانابيب والمنشآت النفطية في الشمال والجنوب وايضا في مصافي الدورة وبيجي وامس في البصرة".

واوضح " اننا نشهد استهدافا لانابيب النفط منذ العام ٢٠٠٣ وهذه كلها اعمال مدبرة من قبل جهات ارهابية ترعاها دول الجوار تحاول جعل العراق بلدا متخلفا وبالتالي يصبح بلدا فقيرا عاجزا اقتصاديا" وفي اشارة منه لقوات حماية المنشآت النفطية اكد الزاملي "رغم الجهود المبذولة من قبل قوة حماية المنشآت النفطية، الا اننا نجد استرخاء واضحا في اداء الواجبات وعدم اهتمام من قبل هذا القوات بحماية الانابيب والمنشآت النفطية بدليل الاستهداف المتكرر لهذه المواقع وبالخصوص مصافي بيجي والدورة والبصرة حيث تم استهدافها لعدة مرات دون اتخاذ اجراءات مناسبة تتكفل بحماية هذه المناطق المهمة ".

واضاف " تم صرف اموال طائلة على هذه القوات وكذلك معدات واسلحة للدفاع عن هذه المنشآت، إلا ان القصور والاسترخاء مازال مرافقا لأداء واجبات قوة حماية المنشآت مما جعلهم انفسهم عرضة للاستهداف ايضا"

من جهته اتهم نائب عن البصرة في مجلس النواب دولا اجنبية على رأسها اميركا بأنها تقف وراء ضرب الانابيب والمنشآت النفطية من خلال عملائهم في العراق، مشددا على ضرورة زيادة عدد قوات حماية المنشآت النفطية تحسبا لاستهداف اكبر .

وقال حسين طالب ان " دولا اجنبية على رأسها اميركا ومن خلال عملائهم في العراق هم من يستهدف الانابيب النفطية ويسعى الى تدميرها لضرب الاقتصاد العراقي والقضاء على ثرواته "ونوه في تصريح لـ"المدى"، امس الى ان" استهداف المنشآت النفطية استهداف للشعب العراقي بعد ان اصبح النفط المصدر الوحيد الذي يقتات منه الشعب وبالنتيجة فإن استهداف الثروة النفطية استهداف لقوت الشعب ، اذ ان هذه الاعمال التخريبية تعتبر قطعا مدبرة لقطع أرزاق العراقيين" واضاف " الهجمات الارهابية التي تطال الانابيب النفطية كثيرة ومستمرة خصوصا في الفترة الاخيرة لذلك فإن قوة حماية المنشآت النفطية بحاجة لقوة عددية اكبر مما هي عليه اليوم لتكون قادرة على اداء مهامها " .

الى ذلك، اعلنت شركة نفط الجنوب، أن المحطات الإنتاجية في حقل الرميلة بمحافظة البصرة توقفت عن العمل بعد تعرض أنابيب ناقلة للنفط والغاز في ساعة متقدمة من ليل امس الاول الجمعة ، الى تفجيرين بعبوتين ناسفتين، معتبرا أن ما حصل سببه "صراع ارادات" داخلية وخارجية.

وقال مدير عام شركة نفط الجنوب ضياء جعفر الموسوي خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر الشركة ، إن "تفجيرين شبه متزامنين بعبوتين ناسفتين استهدفا أنابيب ناقلة للنفط والغاز من محطات حقل الرميلة الجنوبي الى مستودع الزبير (١) مما أدى الى تضرر الأنابيب وإيقاف محطات الحقل عن العمل" واوضح الموسوي ان"تكرار الهجمات التخريبية التي تستهدف المنشآت النفطية في المحافظة"، معتبراً أن "الهجومين سببهما صراع إرادات بعضها خارجية لا تريد الخير للعراقيين".

وفي تطور لاحق، طالبت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في عمليات استهداف أنابيب النفط والمنشآت النفطية التي كان آخرها استهداف انبوب لنقل النفط غربي البصرة ليلة أمس الاول .

وقالت السعد في بيان صحفي تلقت الـ (المدى) نسخة منه إن" الاستهدافات المتكررة لأنابيب نقل النفط والمنشآت النفطية هي أحد أخطر أشكال الإرهاب الذي يستهدف أرزاق العراقيين من خلال ضرب عصب الاقتصاد العراقي ، في ظل عدم وجود جدية في معالجة هذا الأمر ووضع حد لهذه الهجمات النوعية ".

وأضافت أنه" بات من الضروري تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في كافة الاستهدافات التي تطال المنشآت النفطية وبالتالي وضع حد لها من خلال حلول عملية بعد تشخيص نقاط الضعف التي يتسلل منها المخربون ، مع التركيز على الجهد الاستخباري والخطط الاستباقية والاعتماد على عنصر المباغتة والتنسيق مع قيادة عمليات البصرة وقوات حرس الحدود ، مع ضرورة عدم التراخي في التعامل مع هذه الهجمات ".

وأوضحت السعد أنه " ينبغي زيادة التخصيصات المالية لقوة حماية المنشآت لتمكينها من تعيين عناصر اضافية وبالتالي يمكن تحميلها المسؤولية عن أي تقصير قد يؤدي الى حدوث هجمات جديدة ، مبينة ان" ذلك يعود بالمنفعة الاقتصادية من حيث قطع الطريق على العمليات التخريبية التي تكبد الدولة خسائر كبيرة ".

وشددت على ضرورة اتخاذ إجراءات واحتياطات وفق التقنيات الحديثة التي من شأنها إخماد أي حريق ناجم عن عمل تخريبي ، مما يسهم في الحد من التلوث الذي تتسبب به هذه الحرائق ".

متظاهرات ضد الفساد المالي والاداري

تقريـر دولـي: المؤشـرات السلبيـة تتصاعـد فـي العـراق

■ ٧٥ بالمئة من السكان يعتقدون أن مؤسسات الدولة فاسدة

■ التوتر والغضب والحزن عند الناس أكبر مقارنةً بالسنوات القليلة الماضية

كنا قد نشرنا قبل أيام ملخص لتقرير دولي اصدره قبل اسبوع "معهد غالوب" البحثي والاحصائي البارز وحمل عنوانا اساسيا " السلبية الاقتصادية تنتشر في العراق" وآخر ثانويا "في غمرة الحرب والعنف الدائرين لا بدّ من أن يواجه شعب هذا البلد أيضاً اقتصاداً متردياً". والتقرير اكد ان "مستوى استياء العراقيين من الأحوال الاقتصادية في بلادهم وصل إلى أعلى درجة مما كان عليه على مدى ثلاث سنوات، ليسلّط الضوء على التحديات التي تواجهها الحكومة في الوقت الذي تعتزم فيه الولايات المتحدة سحب قواتها".

□ بغداد / المدى

ويوضح التقرير " قفزت النسبة المئوية للعراقيين الذين يقولون إن اقتصاد البلد العام يزداد سوءاً من ٢٠ ٪ في أوائل عام ٢٠١٠ إلى ٣٧ ٪ في عام ٢٠١١ . كما ارتفع أيضاً مستوى سخط العراقيين تجاه الأحوال الاقتصادية في المدن والمناطق التي يعيشون فيها. ويقول ثلاثون بالمئة من العراقيين الآن إن اقتصاداتهم المحلية تزداد سوءاً، وهو ما يمثل ضعف نسبة الذين قالوا ذلك في أوائل عام ٢٠١٠" .

وبحسب التقرير الدولي "يقول ما يقرب من ثلثي العراقيين إن الوقت يعتبر سيئاً للعثور على وظيفة في المدينة أو المنطقة التي يعيشون فيها، بارتفاع من نسبة قدرها ٤١ ٪ في أوائل عام ٢٠١٠ . بينما يقول ستة عشر بالمئة من العراقيين – وهي نسبة تقل عن نصف المستوى في الوقت نفسه تقريباً قبل عام واحد إن الوقت الآن يعتبر مناسباً لإيجاد فرصة عمل على الصعيد المحلي".

وتلمح نتائج استطلاع للرأي أجراه "غالوب" إلى "الخراب الذي أنزلته ثماني سنوات من الحرب على العراق وعلى نفسية شعبه. في استطلاع للرأي أجرته غالوب في عام ٢٠٠٤ – بعد قرابة عام من قيام قوات من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وبلدان أخرى بغزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين – قال ما يقرب من نصف العراقيين (٤٦ ٪) إنهم يعتقدون أن غزو قوات التحالف قد أوقع ضرراً أكثر من المنفعة، مع نسبة أقل بكثير (٣٣ ٪) تقول إنه حقق منفعة أكثر من الضرر. ومع تدمير أجزاء مهمة من البنية التحتية للبلد ومعيشة نسبة كبيرة من مواطني العراق الثلاثين مليون في فقر، يبدو أن هذه المخاوف المبكرة قد تأكدت". ويضيف التقرير قام العراقيون بتنظيم بعض الاحتجاجات هذا العام، لكنها كانت صغيرة نسبياً وتركز معظمها على سوء الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء. يمتلك العراق رابع أكبر احتياطيات النفط على مستوى العالم، لكن الحرب وسوء الادارة منعت السكان من الاستفادة من تلك الموارد. يستطيع العراقيون الاعتماد على بضع ساعات فقط من كهرباء الشبكة الوطنية في اليوم – وهي تمثل مشكلة كبيرة في بلد تتميز عاصمته، بغداد، بحرارة صيف حارقة، حيث يبلغ متوسّط درجات الحرارة المرتفعة في شهري يوليو وأغسطس حوالي ١١٠ درجة فهرنهايت (٤٤ درجة مئوية). كما ركزت الاحتجاجات أيضاً على الرواتب العالية لكبار المسؤولين في الحكومة في بلد يقترب معدل البطالة فيه من ١٥ ٪ (تقدّر النسبة بالضعف بين الشباب من السكان)، ويعيش واحد تقريباً من كل أربعة من السكان في حالة فقر، حيث يقتات على دخل ضئيل يبلغ ٢،٢٠ دولار أمريكي في اليوم.

باستثناء القوات العسكرية العراقية، يفتقر العراقيون إلى الثقة في كل جانب تقريباً من جوانب حكومتهم.

وبالإضافة إلى قول ٧٥ ٪ من العراقيين إن الفساد مستشر في الحكومة، يظهر استطلاع أجرته غالوب أن ٦٦ ٪ يفتقرون إلى الثقة في نزاهة الانتخابات، وأن ٤٩ ٪ يقولون إنهم لا يثقون في النظام القضائي.

لا ثقة بنجاح العمل في القطاع الخاص

لا يعتقد معظم العراقيين أيضاً أن الحكومة تفعل ما يكفي لتشجيع القطاع الخاص. فقد ظل مستوى الرضا عن الجهود المبذولة لخلق وظائف عالية الجودة أقل من ٢٠ ٪ على مدى السنوات الثلاثة الماضية، ويتجه للانخفاض.

يمتد تشكك العراقيين إلى ريادة المشاريع الخاصة، وهي وسيلة لنمو القطاع الخاص لم تكن معروفة تماماً في عهد صدام. خلال ذلك الوقت، سرعان ما وجد أصحاب الأعمال التجارية المتنامية الناجحة أنهم يسلّمون جزءاً كبيراً من إيراداتهم للحكومة. تركت تلك السياسات العراق بمصادر قليلة لعائدات التصدير، وشركات دولية معدودة لم تكن قائمة على النفط. في عراق ما بعد صدام، تلقت إمكانات ريادة المشاريع الخاصة اهتماماً متجدداً، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى تأثير المستشارين الأمريكيين. وتشمل الجهود إنشاء مراكز لتنمية الأعمال التجارية الصغيرة في مدن مثل بغداد والبصرة وأربيل. ومع ذلك، لم تكن جهود التنمية تلك وغيرها كافية لتغيير مواقف العراقيين وجعلهم أكثر تفاؤلاً.

يقول ٦٠ ٪ من العراقيين الآن إنه لا يمكن لشخص يبدأ عملاً تجارياً أن يثق في أن أصوله وممتلكاته ستكون آمنة في جميع الأوقات. وهو ما يمثّل ارتفاعاً من نسبة قدرها ٤٦ ٪ منذ أقل من عام. لا يعتقد ٦٩٪ من العراقيين أنه يسهل على أي شخص يبدأ عملاً تجارياً الحصول على قرض، ويقول ٦٧ ٪ إن الحكومة لا تسهل بالشكل الكافي عملية استخراج الأوراق أو التصاريح والرخص للطموحين من رواد المشاريع الخاصة. ولا يثق أربعة وخمسون في المئة من العراقيين في أن الحكومة سوف تسمح للشركات بكسب الكثير من المال، وترى نسبة قدرها ٤٠ ٪ أن أصحاب الأعمال سوف يجدون صعوبة في العثور على موظفين مؤهلين يعملون بجد عند الحاجة إليهم. وهذا يمثل أعلى مستوى من التشكك أعرب العراقيون عنه بشأن مستوى عرض العمالة في بلدهم منذ أن بدأت غالوب في طرح السؤال. تتزامن مخاوف العراقيين المتنامية بشأن الاقتصاد وغيره من جوانب الحياة في بلدهم مع ارتفاع ملحوظ في المشاعر السلبية. فتنتشر الآن بشكل أكبر مشاعر التوتر والغضب والحزن في العراق مقارنة بالسنوات القليلة الماضية. قد لا يكون ذلك مثيراً للدهشة في بلد ما زالت تحدث فيه التفجيرات والاغتيالات بشكل شبه منتظم، وتنتشر فيه الأمراض العقلية الناجمة عن الصدمات النفسية. ويعتبر السؤال – الذي أثير في مقال نُشر في واشنطن بوست في عام ٢٠١٠، مشيراً إلى أن العراق ليس لديه سوى حوالي ١٠٠ طبيب نفسي لعدد سكان يبلغ ٣٠ مليون نسمة – هو ما يمكن أن يقوم به العراق لتخفيف المعاناة التي يشعر بها مواطنوه.

التوصيات

في نهاية التقرير يوصي بان على الحكومة ان تتخذ عددا من الاجراءات التي يمكن ان تطور اقتصادها الذي يعج بالفوضى وسكانها الذين يشعرون بتوتر متزايد،تحقيق العديد من الأمور.

أولاً، عليها اتخاذ خطوات لإنهاء المعاملات القائمة على المصالح الشخصية والفساد بين مسؤوليها. بدون ذلك، سيتلاشى المستوى المتدني لثقة جمهور العامة في المؤسسات الحكومية كلياً.

ثانياً، يتوجّب على الحكومة أن تعمل على الحفاظ على مستوى الثقة في الجيش والشرطة عندما يتم سحب القوات الأميركية. فعلى الحكومة أن تثبت للعراقيين أن ديارهم، وأعمالهم التجارية، وأماكن تجمعاتهم العامة لن يتم استخدامها كغطاء للمتمردين — أو أسوأ من ذلك، تصبح أهدافا لهم.

وأخيراً، يتعيّن على الحكومة خلق فرص عمل. توجد بالفعل بعض الآليات لتحقيق ذلك، حيث تقود شركة كورية مشروعا سكنياً لبناء ١٠٠،٠٠٠ منزل، وهناك مشاورات حول بناء خط سكة حديد فائقة السرعة لربط بغداد بمحافظات جنوب العراق. يتعيّن تمويل وحماية وإدارة هذه المشاريع وغيرها بطرق من شأنها أن توظّف العراقيين، وأن تعطيهم سبباً للأمل. تعتبر غالوب مسؤولة مسؤولية كاملة عن هذه الدراسة من حيث الإدارة والتصميم والتنظيم. وعلى مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية، التزمت غالوب بمبدأ جمع ونشر آراء وتطلّعات الناس حول العالم بدقة لضرورتها لفهم عالمنا. ومهمة غالوب هي توفير معلومات موضوعية، وموثوق بها، وتستند إلى أسس علمية. ولا ترتبط غالوب بأي توجه سياسي، أو حزب، أو جماعة حقوقية، كما أنها لا تقبل الكيانات الحزبية كعملاء.

تستند النتائج إلى مقابلات تمت وجهاً لوجه في العراق مع ٩٤٣٥ شخصاً بالغاً، في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١١ . وتم إجراء استطلاعات الرأي في الفترة بين ٢٢ مارس و ٩ أبريل من عام ٢٠٠٤ ؛ وبين ٥ مارس و ١ أبريل من عام ٢٠٠٨ ؛ وبين ٢٠ فبراير و ١٢ مارس من عام ٢٠٠٩ ؛ وبين ١٠ و ٢٠أغسطس من عام ٢٠٠٩ ؛ وبين ١٧ و ٢٧ فبراير من عام ٢٠١٠ ؛ وبين ٢ سبتمبر و ٨ أكتوبر من عام٢٠١٠ ، وبين ٢١ فبراير و ٣ مارس من عام ٢٠١١ . وقد أجريت المقابلات مع المشاركين في الاستطلاع الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً وما فوق في عام ٢٠٠٤ ، والمشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً وما فوق بدءاً من عام ٢٠٠٨ . بالنسبة للنتائج التي تستند إلى العينة الإجمالية للبالغين، يمكن القول بنسبة ثقة ٩٥ ٪ إنّ الحد الأقصى لهامش الخطأ في اختيار العينات يتراوح ما بين ١,٧ ± و ٣,٧ ± نقطة مئوية. ويعكس هامش الخطأ تأثير ترجيح البيانات. وبالإضافة إلى الخطأ في اختيار العينة، فإنه يمكن لطريقة صياغة الأسئلة والصعوبات العملية في إجراء الاستطلاعات أن تسبب خطأً أو تحيزاً في نتائج استطلاعات الرأي العام

كتابة على الحيطان

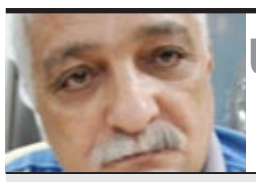

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

المزايدات الفارغة!

للأسف الشديد أن قضية الموقف من القوات الأميركية انسحابا أو تمديدا أو اقتطاعا للتدريب قد اتخذت منحى المزايدات الوطنية ، وحاول الجميع ان يبرز امام جمهوره باعتباره ابو زيد الهلالي وحامي الحمى،مستغلين بذلك حساسية الشخصية العراقية من الوجود الأجنبي خصوصا مع ارتباطه والأخطاء القاتلة للنخب السياسية بما وصلنا إليه. وهي مواقف لم تستند إلى دراسات حقيقية لاحتياجات العراق الأمنية، وهل إن قواتنا قادرة على الحماية الخارجية والتصدي للتحديات الداخلية ؟ طبعا سيظهر لنا الهراقلة ليقولوا فرحين مستبشرين ان كل شيء عال العال وان السيطرة محكمة على الوضع الامني ، في نفس الوقت الذي شهدت منطقة الانبار تواجدا جديدا لتنظيم القاعدة بعد ان توقفت ٤٠ طائرة اميركية من القيام بمهام الاستطلاع والرصد ، وهو توقف جاء بناء على اتفاق مع الحكومة . ولهذا صعب الرصد المبكر فتحولت الانبار الى ما يشبه الساحة لعمل القاعدة الارهابي فاندلعت التفجيرات مجددا بعد ان شهدت المدينة هدوءا نسبيا . وفي نينوى هناك تقارير مؤكدة تتحدث عن ان تنظيم القاعدة يقوم بجباية الضرائب من المواطنين الذين يدفعون خوفا وتجنبا لغضب القتلة وسط عجز حكومي وتبادل للاتهامات بين رئيس مجلس المحافظة ورئيس اللجنة الامنية والقيادات الامنية في المنطقة ، وكربلاء المحصنة بآلاف الشرطة شهدت تفجيرات نوعية وكذا الحال في الحلة حيث عادت تفجيرات مجالس العزاء ، والكواتم تشتغل في بغداد امام الدار وفي الشارع .

لا يفهم احد خطأ اننا نقول ان وجود الاميركان سيحقق الأمن فهو لم يتحقق بوجودهم ، وليس هي دعوة الى بقاء الاميركان ، لكي نتجنب اتهامات الخيانة والعمالة وخدمة الاجنبي . ببساطة الموضوع لم يؤخذ بطريقة مهنية تضع مصالح الوطن والمواطنين في مكانها الصحيح ، لاشيء سمعنا غير الصراخ الفارغ عن الامكانات الامنية العراقية والعنتريات التي ما منعت كاتما ولا تفجيرا ، وهو ليس انتقاصا من قواتنا الأمنية التي بذلت الغالي والنفيس كما يقال من اجل السيطرة على الوضع الأمني ، لكن الأمور لا تؤخذ بالحماسة والمزايدات ، ها هو رئيس الوزراء يغير القيادات في منطقة الانبار وحسب الاخبار والتقارير التي نشرتها وكالة الاخبارية "كشف مصدر مسؤول رفيع المستوى في جهاز المخابرات الوطني عن قيام رئيس الوزراء والمشرف على جهاز المخابرات نوري المالكي باجراء تغيير في قيادات الجهاز، على خلفية حادثة النخيب وتسريب بعض الضباط معلومات استخبارية لدول الجوار."على مستوى قيادات امنية هناك تسريب معلومات للأعداء وسط موقف عاجز للمالكي فهو يغير مواقع القيادات الامنية ولا يعتقل مسربي المعلومات وهي قضية يحاسب عليها القانون العراقي .

عندما يكون الوطن في خطر والمستقبل مجهول على القيادات السياسية ان تكون اكثر احساسا بالمسؤولية ، وعليها ان تدرك جيدا ان المزايدات الوطنية لن توقف المفخخات ولا الكواتم ولا تدخلات الجوار ، الذي يوقف كل ذلك هو الرؤية الواضحة والصحيحة للهدف ولسبله والتعامل بواقعية مع الاحداث على الارض لكي نستطيع ان نقول ان لدينا سياسيين محترفين وليس دلالين مزايدات.